

## ECONOMICS ANALYSIS FOR SOME FACTORS RELATED TO EGYPTIAN WHEAT SELF SUFFICIENT WITHIN ECONOMICS LIBERALIZATION.

El-Hosiny M.E.M. and M. A. A. El-Maghriby

Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, (Saba Basha), Alexandria University.

تحليل إقتصادى لبعض العوامل المرتبطة بالإكتفاء الذاتي المصرى من القمح فى ظل التحرر الإقتصادى

محمد الحسيني محمد الحسيني و مسعود على عبده المغربي  
قسم الاقتصاد الزراعي - كلية الزراعة (سابة باشا) جامعة الإسكندرية

### الملخص

تستهدف الدراسة التعرف على التطورات التي حدثت في قدرة مصر على الإكتفاء الذاتي من القمح وذلك في ظل سياسة التحرر الإقتصادي والتي تم الأخذ بها في عام (١٩٨٧/٨٦)، بهدف التوصل إلى بعض النتائج والتي يمكن أن تؤيد واصفي السياسة الاقتصادية المصرية.

وقد يتضح من الدراسة أن هناك معدلات للزيادة في كل من الإنتاج والإستهلاك وأن معدلات الزيادة في الإنتاج أكبر من نظيرتها في الإستهلاك ، خاصة في الجزء الثاني من الفترة الزمنية موضوع الدراسة وأن الزيادة في الإنتاج الكلى من القمح في مصر ، ترجع إلى الزيادة في كل من المساحة والإنتاجية الفادحة منه وإن كان تأثير المساحة أكبر بما يمثل حوالي ١١% من معدل الزيادة الكلي في الإنتاج الكلى من القمح في مصر .

وقد تبين أن هناك فجوة فيما بين المعروض والإستهلاك المحلي من القمح تراوحت فيما بين حد أدنى يبلغ حوالي ٦٣٣% في عام ١٩٩٩ وحد أقصى يبلغ حوالي ٦٢% في عامي ١٩٨١ ، ١٩٨٦ . وأن الفجوة الغذائية المصرية من القمح خلال الفترة الزمنية موضوع الدراسة ، قد تناقصت بمعدل سنوي يقدر بحوالي ٢٠,٢% . وتشير بيانات تلك الفجوة في الفترة الأولى (١٩٨٦/٨٠) أنها قد بلغت حوالي ٥٨,٢٥ كمتوسط تلك الفترة ، في حين يبلغ متوسط تلك الفجوة في الفترة الثانية (١٩٩٩/٨٧) ٤٧,٨٣% بقرابة ذلك الفجوة فيها سياسة التحرر الإقتصادي بقرابة ٤٧,٨% بمقتضى قرابة ١٨% من متوسط الفجوة الغذائية المصرية من القمح في الفترة الأولى .

وتشير النتائج المتحصل عليها أن هناك استجابة للمعروض المحلي من القمح للتغيرات في كل من الأسعار والمساحة المزروعة والتغير التقني المودى إلى زيادة الإنتاجية الفادحة ، الأمر الذي يشير إلى اثر السياسة الزراعية في ظل التحرر الإقتصادي ودور الأسعار كحافز توجيهي يمكن أن يحفز زراع القمح على الإنتاج بدلاً من القيود التنظيمية التقليدية والتي كانت أساساً لتلك السياسة في السابق ، بالإضافة إلى دور الآخر التقني في مجال التقاوي بصفة خاصة وبباقي العناصر الإنتاجية بصفة عامة لزيادة الإنتاج الفحصي لأنضباط المستويات.

وتقدر التغيرات النسبية الجزئية لاستجابة الفجوة الغذائية المصرية من القمح وذلك التغير في كل من إجمالي الإنتاج المصري من القمح وإجمالي الإستهلاك منه وفقاً للأهمية النسبية لكل منها وبنفس الترتيب حوالي ٩١٨٦، ٠٦٤١٤ . الأمر الذي يشير إلى أهمية تأثير كل من الإنتاج والإستهلاك المحلي من القمح على الفجوة الغذائية منه ، رغم الإتجاه المخالف لتأثير كل منها على تلك الفجوة وأن تأثير الإنتاج المحلي منه كان أكثر إيجابية على تلك الفجوة بتناقضها وذلك خلال الفترة الزمنية موضوع الدراسة وخاصة الجزء الثاني منها .

وفي ظل ثلاث افتراضات بحثية للتعرف على مدى إمكانية تحقيق الإكتفاء الذاتي من القمح في مصر في السنوات ٢٠٠٣، ٢٠٠٥ يتبين أنه في ظل الإفتراض الأول يتوقع أن يبلغ نسبة الإكتفاء الذاتي حوالي ٧١% في عام ٢٠٠٣ حوالي ٧٢% في عام ٢٠٠٥ . في حين يتوقع أن يبلغ نسبة الإكتفاء الذاتي حوالي

٦٨١% في عام ٢٠٠٣ وحوالي ٦٨٦% في عام ٢٠٠٥ وذلك في ظل الإفتراض الثاني ، بينما في ظل الإفتراض الثالث فإنه يتوقع أن تبلغ نسبة الإكتفاء الذاتي حوالي ٦٨٨% في عام ٢٠٠٣ وحوالي ٦٩٧% في عام ٢٠٠٥.

و هذه النتائج تشير إلى الإقتراب من الإكتفاء الذاتي المصري من القمح في عام ٢٠٠٥ في ظل الإفتراض الثالث وإمكانية تحقيق الإكتفاء الذاتي الكامل منه في عام ٢٠٠٦ وذلك في ظل تشديد الإستهلاك منه وزيادة معدلات انتاجه من خلال التحسين التقني والمتعلق بخفض الفاقد ومواصلة تحسين واستباط السلالات ذات الانتاجية المرتفعة منه وذلك في ظل باقي الظروف السائدة.

## المقدمة

تعتبر دراسة إقتصاديات القمح من الدراسات الهامة والرئيسية المتعلقة بمدى كفاية الحبوب الغذائية الفحصية للمستهلك المصري باعتبارها مصدراً أساسياً من مصادر الطاقة لما تحتويه من نسبة عالية من المواد الكربوهيدراتية والأملاح والفيتامينات والمعادن ولما لها من أهمية في التجارة الخارجية المصرية خاصة من الناحية الإستيرادية ، حيث أن الناحية التصديرية تكاد تتعدم . وتعتبر الفجوة الغذائية الفحصية من أهم المشاكل التي تواجه المخطط وواعضي السياسة الإقتصادية المصرية لما تحتاج إليه من توفير الموارد التقديرية أو التمويل اللازم والذي يرهق الموازنة العامة للدولة خاصة في ظل سياسة التحرر الإقتصادي .

هدف البحث :

تهدف الدراسة إلى التعرف على التطورات التي حدثت في قدرة مصر على الإكتفاء الذاتي من القمح وذلك في ظل سياسة التحرر الإقتصادي والتي تم الأخذ بها في عام (١٩٨٦/١٩٨٧) ، بهدف التوصل إلى بعض النتائج والتي يمكن أن تؤدي وواضعى السياسة الإقتصادية المصرية . ويمكن تحقيق هدف الدراسة من خلال الأهداف الوسيطية التالية :

- ١- دراسة بعض المؤشرات الإقتصادية الأساسية لمحصول القمح وإستبيان أثر التحولات الإقتصادية فى مصر عليها .
- ٢- دراسة وقياس أثر أهم العوامل المحددة للمعرض المحلي من القمح ومكوناته .
- ٣- دراسة الفجوة الغذائية من القمح والتعرف على درجة الإكتفاء الذاتي منه ومحاولة التعرف على التقدير القياسي لأهم العوامل المحددة لها .
- ٤- محاولة استقراء إمكانية الإكتفاء الذاتي من القمح في مصر .

## البيانات والأسلوب البحثي :

اعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة وغير منشورة من الجهات المعنية بالإنتاج والإستهلاك والتجارة الداخلية والخارجية أو التسويق الداخلي والخارجي والأسعار وبعض الدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بالموضوع محل الدراسة وذلك خلال الفترة الزمنية (١٩٨٠/١٩٩٩) ، هذا وقد تم لغرض التحليل تقسيم تلك الفترة إلى فترتين ، الفترة الأولى (١٩٨٠/١٩٨٦) لعكس فترة ما قبل الأخذ بسياسة التحرر الإقتصادي ، وال فترة الثانية (١٩٨٧/١٩٩٩) لعكس فترة التحولات الإقتصادية والأخذ بسياسة التحرر الإقتصادي . هذا وقد استخدم متغير صوري (D) يأخذ القيم (صفر ، ١) ليعكس أثر تلك الفترتين بنفس الترتيب .

كما اعتمدت الدراسة على التحليل الإقتصادي الوصفي لدراسة الجانب الإقتصادي للظاهرة موضوع البحث مع الإستعانة ببعض المؤشرات الإقتصادية الكمية والأساليب القياسية المناسبة في هذا المجال .

## النتائج والتحليل

أولاً : بعض المؤشرات الإقتصادية الأساسية لمحصول القمح في مصر المساحة المزروعة من القمح :

تشير المساحة المزروعة بالقمح في الزراعة المصرية خلال الفترة (١٩٨٠/١٩٩٩) أنها قد تراوحت فيما بين حد أدنى يبلغ حوالي ١٧٨ مليون فدان في عام ١٩٨٤ ، وحد أقصى يبلغ حوالي ٢٥١٢ مليون

فدان في عام ١٩٩٥ ، ويتبين من المعادلة رقم (١) بالجدول رقم (١) أن المساحة المزروعة بالقمح في الزراعة المصرية خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة ، قد ازدادت بمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي ٤٤٪ . كما تشير بيانات الجدول رقم (٢) أن متوسط المساحة المزروعة من القمح للفترة الأولى (١٩٨٦/٨٠) تبلغ حوالي ١٢٩٥ مليون فدان ، في حين تبلغ متوسط تلك المساحة في الفترة الثانية (١٩٩٩/٨٧) والتي تم الأخذ فيها سياسة التحرر الاقتصادي تبلغ حوالي ٢١٤٨ مليون فدان بزيادة قدرها ٨٥٪ ألف فدان بنسبة تبلغ قرابة ٦٥٪ من مساحة فترة الأساس ، هذا وقد تبين من المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (١) أن الفترة الثانية (فترة الأخذ سياسة التحرر الاقتصادي) لها تأثير إيجابي على المساحة المزروعة بالقمح في الزراعة المصرية ، حيث يرتفع مسطح الدالة لهذه الفترة بحوالي ٥٪ .

#### الإنتاجية الفدانية من القمح :

تشير الإنتاجية الفدانية من القمح في الزراعة المصرية خلال الفترة (١٩٩٩/١٩٨٠) أنها قد تراوحت فيما بين حد أدنى يبلغ حوالي ١٣٦ طن في عام ١٩٨٠ وحد أقصى يبلغ حوالي ٢٨٢ طن في عام ١٩٩٩ ، ويتبين من المعادلة رقم (٣) بالجدول رقم (١) أن الإنتاجية الفدانية من القمح في الزراعة المصرية خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة ، قد ازدادت بمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي ٣٪ .

جدول رقم (١): أفضل النماذج المقدرة للعلاقات الإتجاهية لكل من المساحة والإنتاجية والإنتاج الكلي من القمح في الزراعة المصرية وأثر التحولات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٩٩/١٩٨٠).

مسلسل	المعادلة	$R^2$	F
(1)	$y_1 = 6.9969 e^{0.0441t}$ (9.014)	0.82	81.258
(2)	$\log y_1 = 7.6577 + 0.0536 \log D$ (7.125)	0.738	50.766
(3)	$y_2 = 0.2954 e^{0.0351t}$ (14.663)	0.923	215.008
(4)	$\log y_2 = 0.8169 + 0.0415 \log D$ (8.235)	0.790	67.815
(5)	$y_3 = 7.2923 + e^{0.079t}$ (14.958)	0.925	224.749
(6)	$\log y_3 = 8.4746 + 0.0951 \log D$ (8.927)	0.903	79.699

- الأرقام بين الأقواس قيمة اختبار (t) .

- تمثل (y<sub>1</sub>) المساحة المزروعة بالقمح بالألف فدان ، (y<sub>2</sub>) الإنتاجية الفدانية من القمح بالطن ، (y<sub>3</sub>) الإنتاج الكلي من القمح بالآلاف طن ، (t) الزمن خلال الفترة (١٩٩٩-١٩٨٠) ، (D) متغير صوري يأخذ القيم (٠ ، ١) لكل من الفترة الأولى (١٩٨٦/١٩٨٠) ، والفترة الثانية (١٩٩٩/١٩٨٧) .

- المصدر: تم حساب تلك المعادلات استناداً إلى بيانات جدول (١) ملحق.

كما تشير بيانات الجدول رقم (٢) أن متوسط الإنتاجية الفدانية من القمح للفترة الأولى (١٩٨٦/٨٠) تبلغ حوالي ١٥٥ طن ، في حين تبلغ متوسط تلك الإنتاجية في الفترة الثانية (١٩٩٩/٨٧) والتي تم الأخذ فيها سياسة التحرر الاقتصادي تبلغ حوالي ٢٢٧ طن بزيادة قدرها ٧٢ طن بنسبة تبلغ قرابة ٤٦٪ من الإنتاجية في الفترة الأولى ، هذا وقد تبين من المعادلة رقم (٤) بالجدول رقم (١) أن الفترة الثانية (فترة الأخذ سياسة التحرر الاقتصادي) لها تأثير إيجابي على الإنتاجية الفدانية من القمح في الزراعة المصرية ، حيث يرتفع مسطح الدالة لهذه الفترة بحوالي ٤١٪ .

#### الإنتاج الكلي من القمح :

تشير بيانات الإنتاج الكلي من القمح في الزراعة المصرية خلال الفترة (١٩٩٩/١٩٨٠) أنها قد تراوحت فيما بين حد أدنى يبلغ حوالي ١٨٠٣ مليون طن في عام ١٩٨٠ وحد أقصى يبلغ حوالي ٦٨١٢ مليون طن في عام ١٩٩٩ ، ويتبين من المعادلة رقم (٥) بالجدول رقم (١) أن الإنتاج الكلي من القمح في الزراعة المصرية خلال الفترة الزمنية موضوع الدراسة قد ازدادت بمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي ٧٪ .

جدول رقم (٢) : متوسط المساحة والإنتاج الكلي من القمح خلال الفترة (١٩٨٧/١٩٩٩) مقارنة بفترة الأساس (١٩٨٠/١٩٨٠).

الإنتاج الكلي بالمليون طن	الإنتاجية بالطن	المساحة بالألف فدان	الفترة
٢٠١٢	١,٥٥	١٢٩٥	١٩٨٦-١٩٨٠
٤٩٢٥	٢,٢٧	٢١٤٨	١٩٩٩-١٩٨٧

المصدر: بيانات حسب الجدول رقم (١) ملحوظ.

كما تشير بيانات الجدول رقم (٢) أن متوسط الإنتاج الكلي من القمح للفترة الثانية (١٩٩٩/٨٧) يبلغ حوالي ٢,٠١٢ مليون طن ، في حين يبلغ متوسط ذلك الإنتاج في الفترة الثانية (١٩٩٩/٨٧) والتي تم الأخذ فيها بسياسة التحرر الاقتصادي تبلغ حوالي ٤,٩٢٥ مليون طن بزيادة قدرها ٢,٩١٣ مليون طن بنسبة تبلغ قرابة ١٥٥% من الإنتاج الكلي في الفترة الأولى ، هذا وقد تبين من المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (١) أن الفترة الثانية (فترة الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادي) لها تأثير إيجابي على الإنتاج الكلي من القمح في الزراعة المصرية ، حيث يرتفع مسطح الدالة لهذه الفترة بحوالي ٩٩,٥% . ويوضح من كل ما سبق أن الزيادة في الإنتاج الكلي من القمح في مصر ، خلال الفترة موضوع الدراسة ترجع إلى الزيادة في كل من المساحة والإنتاجية الفدانية منه وإن كان تأثير المساحة أكبر بما يمثل حوالي ١١% من معدل الزيادة الكلية في الإنتاج الكلي من القمح في مصر.

#### تكتيف الأفراد بالنسبة للأرض المزروعة بالقمح والإنتاج الكلي منه :

استناداً إلى أن متوسط عدد سكان مصر خلال الفترة الأولى (١٩٨٠/١٩٨٦) يبلغ حوالي ٤٦,٥٩٩ مليون نسمة وأن متوسط المساحة المزروعة بالقمح حوالي ١,٢٩ مليون فدان بإنتاجية فدانية تبلغ حوالي ١,٥٥ طن وذلك في نفس تلك الفترة الزمنية ، فإن متوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة قمحاً لنفس الفترة يبلغ حوالي ٣٦ فرد/فدان ، وأن متوسط نصيب الفرد من الإنتاج القمحى لنفس الفترة يبلغ حوالي ٢٣ فرد/طن أي حوالي ٤٣,٥ كيلوجرام قمح خلال نفس تلك الفترة ، واستناداً إلى أن متوسط عدد سكان مصر للفترة الثانية (١٩٨٧/١٩٩٩) فترة الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادي يبلغ حوالي ٦٦,٦٤٤ مليون نسمة ، وأن متوسط المساحة المزروعة بالقمح حوالي ٢,١٥ مليون فدان بإنتاجية فدانية تبلغ حوالي ٢,٢٧ طن وذلك في نفس تلك الفترة الزمنية ، فإن متوسط نصيب الفرد من المساحة المنزرعة قمحاً لنفس الفترة يبلغ قرابة ٢٨ فرد/فدان ، وأن متوسط نصيب الفرد من الإنتاج القمحى لنفس الفترة يبلغ حوالي ١٢ فرد/طن أي حوالي ٨٣ كيلوجرام قمح خلال نفس تلك الفترة ، الأمر الذي يدل على أن فترة الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادي قد أدى إلى خفض في نصيب الفرد من الإنتاج القمحى قدرة ١١ فرد/طن ، وبالتالي زيادة نصيب الفرد من الإنتاج الكلي من القمح بمقدار يبلغ حوالي ٣٩,٥ كجم/فرد ، بنسبة تبلغ قرابة ٩١% من متوسط الفترة الأولى.

#### الواردات والمخزون من القمح :

تشير بيانات الواردات المصرية من القمح خلال الفترة (١٩٨٠/١٩٩٩) أنها قد تراوحت فيما بين حد أدنى يبلغ حوالي ٢,١٢٦ مليون طن في عام ١٩٨٠ وحد أقصى يبلغ حوالي ٥,١٠٢ مليون طن في عام ١٩٩٩ ، ويتبع من المعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٣) أن الواردات المصرية من القمح خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة ، قد ازدادت بمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي ٧,٦% .

كما تشير بيانات الجدول رقم (٤) أن متوسط الواردات المصرية من القمح للفترة الأولى (١٩٨٠/١٩٨٦) يبلغ حوالي ٢,٥٤ مليون طن ، في حين يبلغ متوسط تلك الواردات في الفترة الثانية (١٩٩٩/٨٧) والتي تم الأخذ فيها بسياسة التحرر الاقتصادي تبلغ قرابة ٤,٦٢ مليون طن بزيادة قدرها ٢,٠٧٤ مليون طن بنسبة تبلغ قرابة ٨١,٦% من متوسط الواردات المصرية من القمح في الفترة الأولى ، هذا وقد تبين من المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٣) أن الفترة الثانية (فترة الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادي) لها تأثير إيجابي على الواردات المصرية من القمح ، حيث يرتفع مسطح الدالة لهذه الفترة بحوالي ٨,٢% . وتشير بيانات المخزون المصري من القمح خلال الفترة (١٩٨٠/١٩٩٩) أنه قد تراوح فيما بين حد أدنى يبلغ حوالي ٥٢٩ مليون طن في عام ١٩٨٧ وحد أقصى يبلغ حوالي ١,٦٨٦ مليون طن في عام ١٩٩٣ ، ويتبع من المعادلة رقم (٣) بالجدول رقم (٣) أن المخزون المصري من القمح خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة ، قد ازداد بمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي ٥,٦% .

كما تشير بيانات الجدول رقم (٤) أن متوسط المخزون المصري من القمح للفترة الأولى (١٩٨٦/١٩٨٠) يبلغ حوالي ٦٩٢ ألف طن ، في حين يبلغ متوسط هذا المخزون في الفترة الثانية (١٩٩٩/١٩٨٧) والتي تم الأخذ فيها بسياسة التحرر الاقتصادي قرابة ١,٢٤٩ مليون طن بزيادة قدرها ٥٥٧ مليون طن بنسبة تبلغ قرابة ٨٠,٦٪ من متوسط المخزون المصري من القمح في الفترة الأولى ، هذا ويمثل متوسط المخزون السنوي في الفترتين حوالي ٦٢٧٪ من متوسط مقدار الواردات لكل منها ، كما يمثل حوالي ١٤٪ من متوسط إجمالي الاستهلاك لكل منها ، وتبين من المعادلة رقم (٤) بالجدول رقم (٣) أن الفترة الثانية (١٩٩٩/١٩٨٧) الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادي لها تأثير إيجابي على المخزون المصري من القمح ، حيث يرتفع مسطح الدالة لهذه الفترة بحوالي ٥,٨٨٪.

**جدول رقم (٣): أفضل النماذج المقدرة للعلاقات الإتجاهية لكل من الواردات والمخزون والمعروض والإستهلاك المحلي من القمح وأثر التحولات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٩٩/١٩٨٠).**

مسلسل	المعادلة	$R^2$	F
(1)	$y_1 = 7.3642 e^{0.0718t}$ (3.658)	0.43	13.38
(2)	$\log y_1 = 8.4205 + 0.0828 \log D$ (3.109)	0.35	9.67
(3)	$y_2 = 6.2583 e^{0.0567t}$ (5.764)	0.65	33.23
(4)	$\log y_2 = 7.0700 + 0.0588 \log D$ (3.670)	0.43	13.47
(5)	$y_3 = 8.6606 + e^{0.0576t}$ (10.219)	0.85	104.42
(6)	$\log y_3 = 9.5124 + 0.0669 \log D$ (6.533)	0.70	42.95
(7)	$y_4 = 8.2577 e^{0.0570t}$ (11.466)	0.88	131.47
(8)	$\log y_4 = 9.1024 + 0.0667 \log D$ (7.116)	0.74	50.63
(9)	$y_5 = 4.5338 e^{0.0318t}$ (6.987)	0.73	40.82
(10)	$\log y_5 = 5.0080 + 0.0382 \log D$ (5.754)	0.65	33.15

- الأرقام بين الأقواس قيمة اختبار (t).

- تمثل (y<sub>1</sub>) إجمالي الواردات المصرية من القمح بالآلف طن ، (y<sub>2</sub>) مقدار المخزون السنوي المصري من القمح بالآلف طن ، (y<sub>3</sub>) إجمالي المعروض المحلي المصري من القمح بالآلف طن ، (y<sub>4</sub>) إجمالي الاستهلاك المصري من القمح بالآلف طن ، (y<sub>5</sub>) متوسط الاستهلاك الفردي السنوي من القمح بالكيلوجرام ، (t) متغير الزمن خلال الفترة (١٩٩٩-١٩٨٠) . (D) متغير صوري .

- المصدر: تم حساب تلك المعادلات استناداً إلى بيانات جدول (١) منحى.

**جدول رقم (٤): متوسط كل من الواردات والمخزون والمعروض والإستهلاك المحلي المصري من القمح خلال الفترة (١٩٩٩/١٩٨٧) مقارنة بفترة الأساس (١٩٨٦/١٩٨٠).**

الفترة	الواردات بالآلف طن	المخزون بالآلف طن	المعروض المحلي بالآلف طن	إجمالي الاستهلاك الفردي بالكيلوجرام
١٩٨٦-١٩٨٠	٢٥٤٣,٨	٦٩٢,٠	٤٢٧٥,٤	٤٩١٢,٦
١٩٩٩-١٩٨٧	٤٦١٧,٢	١٢٤٩,٥	٩٣١٠,٢	٩١٣٩,٧

### المعرض والإستهلاك البشري من القمح :

تشير بيانات المعرض المحلي المصري من القمح خلال الفترة (١٩٩٩/١٩٨٠) أنها قد تراوحت فيما بين حد أدنى يبلغ حوالي ٢,٣١ مليون طن في عام ١٩٨٢ وحد أقصى يبلغ حوالي ١١,٦٢٣ مليون طن في عام ١٩٩٩ ، ويتبع من المعادلة رقم (٥) بالجدول رقم (٣) أن المعرض المحلي المصري من القمح خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة ، قد إزداد بمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي %.٥٥,٧٦

كما تشير بيانات الجدول رقم (٤) أن متوسط المعرض المحلي المصري من القمح للفترة الأولى (١٩٨٦/٨٠) يبلغ حوالي ٤,٢٧٥ مليون طن ، في حين يبلغ متوسط ذلك المعرض في الفترة الثانية (١٩٩٩/٨٧) والتي تم الأخذ فيها بسياسة التحرر الاقتصادي تبلغ قرابة ٩,٣١ مليون طن بزيادة قدرها ٥,٠٣٥ مليون طن بنسبة تبلغ قرابة %١١٨ من متوسط المعرض المحلي المصري من القمح في الفترة الأولى ، هذا وقد تبين من المعادلة رقم (٦) بالجدول رقم (٣) أن الفترة الزمنية (فترة الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادي) لها تأثير إيجابي على المعرض المحلي المصري من القمح ، حيث يرتفع سطح الدالة لهذه الفترة بحوالي %.٦,٦٩

وتشير بيانات إجمالي الإستهلاك المصري من القمح خلال الفترة (١٩٩٩/١٩٨٠) أنه قد تراوح فيما بين حد أدنى يبلغ حوالي ٣,٩٢٦ مليون طن في عام ١٩٨٠ وحد أقصى يبلغ حوالي ١٠,٧٢٤ مليون طن في الفترة الزمنية موضع الدراسة ، قد إزداد بمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي %.٥٥,٧

كما تشير بيانات الجدول رقم (٤) أن متوسط إجمالي الإستهلاك من القمح في الفترة الأولى (١٩٨٦/٨٠) يبلغ حوالي ٤,٩١٢ مليون طن ، في حين يبلغ متوسط هذا الإستهلاك في الفترة الثانية (١٩٩٩/٨٧) والتي تم الأخذ فيها بسياسة التحرر الاقتصادي تبلغ قرابة ٧,١٤ مليون طن بزيادة قدرها ٤,٢٣ مليون طن بنسبة تبلغ قرابة %٨٦ من متوسط إجمالي الإستهلاك المصري من القمح في الفترة الأولى ، ويتبع من المعادلة رقم (٨) بالجدول رقم (٣) أن الفترة الثانية (فترة الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادي) لها تأثير إيجابي على إجمالي الإستهلاك المصري من القمح ، حيث يرتفع سطح الدالة لهذه الفترة بحوالي %.٦,٦٧

كما تشير بيانات متوسط الإستهلاك الفردي المصري من القمح خلال الفترة (١٩٩٩/١٩٨٠) أنه قد تراوح فيما بين حد أدنى يبلغ حوالي ٩٢,٨ كيلوجرام في عام ١٩٨٥ وحد أقصى يبلغ حوالي ١٨١,٢ كيلوجرام في عام ١٩٩٤ ، ويتبع من المعادلة رقم (٩) بالجدول رقم (٣) أن متوسط الإستهلاك الفردي المصري من القمح خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة ، قد إزداد بمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي %.٦٣,٢

وتشير بيانات الجدول رقم (٤) أن متوسط الإستهلاك الفردي من القمح للفترة الأولى (١٩٨٦/٨٠) يبلغ حوالي ١٠٢,٥ كيلوجرام ، في حين يبلغ متوسط هذا الإستهلاك في الفترة الثانية (١٩٩٩/٨٧) الأخذ فيها بسياسة التحرر الاقتصادي تبلغ قرابة ١٤٩ كيلوجرام بزيادة قدرها ٤٦,٥ كيلوجرام بنسبة تبلغ قرابة %٥٤,٤ من متوسط الإستهلاك الفردي المصري من القمح في الفترة الأولى ، ويتبع من المعادلة رقم (١٠) بالجدول رقم (٣) أن الفترة الثانية (فترة الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادي) لها تأثير إيجابي على متوسط الإستهلاك الفردي المصري من القمح ، حيث يرتفع سطح الدالة لهذه الفترة بحوالي %.٣,٨٥

### الأسعار المحلية والإستيرادية للقمح :

تشير بيانات الأسعار المزرعية للقمح في الزراعة المصرية خلال الفترة (١٩٩٩/١٩٨٠) أنها قد تراوحت فيما بين حد أدنى يبلغ حوالي ٨١,٧ جنيه للطن في عام ١٩٨٢ وحد أقصى يبلغ حوالي ٦٨٩,٣ جنيه للطن في عام ١٩٩٩ ، ويتبع من المعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٥) أن متوسط السعر المزرعى للطن من القمح خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة ، قد إزداد بمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي %١٢,٥ حد أدنى يبلغ حوالي ٦٧,٠ جنيه للطن في عام ١٩٨٢ وحد أقصى يبلغ حوالي ١٢٧,٠ جنيه للطن فيما بين ١٩٨٩ ، هذا ولم تثبت معنوية العلاقة الاتجاهية لأسعار الحقيقة خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة.

جدول رقم (٥): أفضل النماذج المقترنة للعلاقات الإتجاهية لكل من السعر المزروعي وصافي العائد الفدائي من القمح وأثر التحولات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٩٩/١٩٨٠).

	المعادلة	$t^2$	F
مسلسل			
(1)	$y_1 = 4.3816 e^{0.12551t}$ (13.810)	0.91	190.72
(2)	$\log y_1 = 6.2571 + 0.1515 \log D$ (8.933)	0.82	79.80
(3)	$y_2 = 4.5375 e^{0.1345t}$ (8.905)	0.81	79.31
(4)	$\log y_2 = 6.5747 + 0.1695 \log D$ (8.278)	0.79	68.53

- الأرقام بين الأقواس قيمة اختبار (t) .

- تمثل ( $y_1$ ) السعر المزروعى للطن بالجنيه ، ( $y_2$ ) صافي العائد الفدائى من القمح بالجنيه ، (t) الزمن خلال الفترة (١٩٩٩-١٩٨٠) ، (D) متغير صورى يأخذ القيم (١٠٠) لكل من الفترة الأولى (١٩٨٦/١٩٨٠) والفترة الثانية (١٩٩٩/١٩٨٧) بنفس الترتيب.

- المصدر: تم حساب تلك المعادلات استناداً إلى بيانات جدول (١) ملحق.

وتشير بيانات الجدول رقم (٦) أن متوسط السعر المزروعى للطن من القمح للفترة الأولى (١٩٨٦/٨٠) يبلغ حوالي ١٢٧,٥ جنيه للطن وبسعر حقيقي يبلغ ٨٧,٩ جنيه للطن ، في حين يبلغ متوسط ذلك السعر في الفترة الثانية (١٩٩٩/٨٧) والتي تم فيها الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادي قرابة ٥١٤,٩ جنيه للطن وبسعر حقيقي يبلغ قرابة ٩٤,٠٠ جنيه للطن أي بزيادة حقيقة قدرها ٦,١ جنيه وبنسبة تبلغ قرابة ٦٦,٩ % من متوسط السعر المزروعى للطن من القمح في الفترة الأولى ، هذا وقد تبين من المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٥) أن الفترة الثانية (فترة الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادي) لها تأثير إيجابي على متوسط السعر المزروعى للطن من القمح بالأسعار الجارية ، حيث يرتفع مسطح الدالة لهذه الفترة بحوالي ١٥,٢ %، بينما لم يثبت أثر هذه العلاقة بالأسعار الحقيقة.

كما يشير تطور الأسعار الإستيرادية المصرية للقمح ، أن متوسط الأسعار الإستيرادية المصرية للقمح للفترة الأولى (١٩٨٦/٨٠) يبلغ حوالي ١٠٥ دولار للطن ، في حين يبلغ متوسط ذلك السعر في الفترة الثانية (١٩٩٩/٨٧) والتي تم الأخذ فيها بسياسة التحرر الاقتصادي قرابة ١٤٥,٨ دولار للطن أي بزيادة حقيقة قدرها ٤٠,٨ دولار للطن وبنسبة تبلغ قرابة ٥٣٩ % من متوسط الأسعار الإستيرادية المصرية للطن من القمح في الفترة الأولى ، مما قد يعكس أثر زيادة الاعتماد على الواردات المصرية من القمح لسد الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة منه وما تشكله من عبء على موازنة الدولة.

جدول رقم (٦) : متوسط السعر المزمعي وسعر الواردات وصافي العائد الفداني من القمح خلال الفترة  
١٩٨٧/١٩٩٩ مقارنة لفترة الأساس (١٩٨٠/١٩٨٦).

صافي العائد الفداني الحقيقي	صافي العائد الفداني بالجنيه	السعر المزمعي الحقيقي بالجنيه	سعر الطن من الواردات بالدولار	السعر المزمعي للطن بالجنيه	الفترة
١٠١,٥	١٥٠,٥	٨٧,٩	١٠٥,٠	١٢٧,٥	١٩٨٦-١٩٨٠
١٣٣,٧	٧٠٨,٧	٩٣,٧	١٤٥,٨	٥١٤,٩	١٩٩٩-١٩٨٧

\* مقاوماً بالرقم القياسي لأسعار الجملة للسلع الزراعية لسنة الأساس ١٩٨٠ = ١٠٠.  
المصدر: بيانات الجدول رقم (١) الملحق.

#### صافي العائد الفداني من القمح :

تشير بيانات صافي العائد الفداني من القمح خلال الفترة (١٩٩٩/١٩٨٠) أنه قد تراوح فيما بين حد أدنى يبلغ حوالي ٧٢,٦ جنيه في عام ١٩٨٠ وحد أقصى يبلغ حوالي ٩٦٣,٦ جنيه في عام ١٩٩٧ ، ويتبين من المعادلة رقم (٣) بالجدول رقم (٥) أن صافي العائد الفداني من القمح خلال الفترة الزمنية موضوع الدراسة ، قد ازداد بمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي ٦١٣,٤٥ % ، بينما صافي العائد الفداني الحقيقي للطن من القمح في الزراعة المصرية خلال نفس الفترة الزمنية قد تراوح فيما بين حد أدنى يبلغ حوالي ٧٣ جنيه للطن في عام ١٩٨٠ وحد أقصى يبلغ حوالي ٢٢١ جنيه للطن في عام ١٩٨٩ ، هذا ولم تثبت معنوية العلاقة الإيجابية الحقيقة خلال الفترة الزمنية موضوع الدراسة.

كما تشير بيانات الجدول رقم (٦) أن متوسط صافي العائد الفداني من القمح للفترة الأولى (١٩٨٦/٨٠) يبلغ حوالي ١٥٠,٥ جنيه وبعائد حقيقي يبلغ حوالي ١٠١,٥ جنيه ، في حين يبلغ متوسط ذلك العائد في الفترة الثانية (١٩٩٩/٨٧) والتي تم فيها الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادي قرابة ٧٠٩ جنيه وبعائد حقيقي يبلغ قرابة ١٣٣,٧ جنيه للطن أي بزيادة حقيقة قدرها حوالي ٣٢ جنيه وبنسبة تبلغ قرابة ٥٣١,٧ % من متوسط صافي العائد الفداني من القمح في الفترة الأولى ، هذا وقد تبين من المعادلة رقم (٤) بالجدول رقم (٥) أن الفترة الثانية (فترة الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادي) لها تأثير إيجابي على صافي العائد الفداني من القمح ، حيث يرتفع مسطح الدالة لهذه الفترة بحوالي ٦١٦,٩ % ، بينما لم يثبت أثر هذه العلاقة بالقيم الحقيقة.

ثانياً : دراسة وقياس أثر أهم العوامل المحددة للمعروض المحلى من القمح ومكوناته لدراسة الأثر النسبي لبعض العوامل التي يفترض أن لها تأثير على المعرض المحلى من القمح وكل من مكوناته في مصر خلال الفترة (١٩٩٩/١٩٨٠) ، وقد افترض استناداً إلى الفروض النظرية والبيانات المتاحة ، أن أهم العوامل الاقتصادية المحددة لتلك المتغيرات هي: السعر المزمعي للطن من القمح بالجنيه (X<sub>1</sub>) ، المساحة المزروعة بالقمح بالألف فدان (X<sub>2</sub>) ، الإنتاجية الفدانية من القمح بالطن (X<sub>3</sub>) ، مقدار الواردات من القمح بالألف طن (X<sub>4</sub>) ، المخزون من القمح بالألف طن (X<sub>5</sub>) ، متوسط الاستهلاك السنوي الفرد بالكيلوجرام (X<sub>6</sub>) ، هذا وقد أخذ متغير الزمن كمتغير يمكن أن يعكس معه الأثر التقني ، وقد افترض أن تأثير تلك المتغيرات المستقلة يحدث لنفس السنة ، وأستخدم في قياس هذه العلاقة كل من الصور الرياضية الخطية والصورة الرياضية اللوغاريتمية المزدوجة.

وقد تبين من نتائج تحليل العلاقة المقدرة لاستجابة التغيرات في المعرض المحلى من القمح في مصر ، وبعد استبعاد المتغيرات التي لم تثبت معنوية تأثير معالمها أن أفضل النماذج الممثلة لتلك العلاقة من الناحية الإحصائية وتمثلها مع المنطق الاقتصادي هو النموذج رقم (١) بالجدول رقم (٧) والذي يتضمن ثلاث متغيرات مستقلة هي: المساحة المزروعة بالقمح بالألف فدان (X<sub>2</sub>) ، الإنتاجية الفدانية من القمح بالطن (X<sub>3</sub>) ، مقدار الواردات من القمح بالألف طن (X<sub>4</sub>) .

ويمكن استناداً إلى نتائج تغير هذا النموذج ، الإشارة إلى الاستنتاجات التالية (١) معنوية الدالة ككل استناداً إلى نسبة اختبار (f) عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠١ (٢) خلو تغيرات هذا النموذج من مشكلة الإمتداد الخطي استناداً إلى تغير معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة ، وخلو تغيرات هذا النموذج من مشكلة الإرتباط الذاتي بين الباقي استناداً إلى قيمة اختبار (Durban-Watson) المقدرة وذلك عند مستوى معنوية ٠,٠٠٥ (٣) أهمية المتغيرات الثلاثة المستقلة التي ينطوي عليها النموذج حيث يوضح معلم

التحديد المعدل والمقدر بقرابة ٠٩٤% مما يعني أن حوالي ٩٤% من التغيرات في المعروض المحلي من القمح في مصر يمكن أن ترجع إلى التغير في تلك المتغيرات المستقلة في نفس السنة. (٤) منطقية تأثير المتغيرات التي يحتويها النموذج حيث يتضح إيجابية إشارة معاملها، وتقدر التغيرات النسبية الجزئية. ووفقاً للأهمية النسبية لاستجابة المعروض المحلي من القمح لها، وذلك للتغير لكل من المساحة المزروعة من القمح ، مقدار الواردات من القمح ، الإنتاجية الفدانية من القمح وبنفس الترتيب حوالي ٧٥٦ ، ٧٥٠ ، ٧٥٠ .

ويتبين من نتائج تحليل العلاقة المقدرة لاستجابة التغيرات في المساحة المزروعة بالقمح أن أفضل النماذج الممثلة لتلك العلاقة بعد استبعاد المتغيرات التي لم تثبت معنوية تأثير معاملها، هو النموذج رقم (٢) بالجدول رقم (٧) والذي يتضمن متغير مستقل واحد هو: السعر المزرعى للطن من القمح بالجنيه (X<sub>1</sub>) ، الأمر الذي يمكن الإشارة منه إلى: (١) معنوية الدالة كل إستادا إلى نسبة اختبار (f) عند مستوى معنوية ٠٠١ ، (٢) أهمية متغير السعر المزرعى للقمح حيث يوضح معامل التحديد والمقدر بقرابة ٧٧% من التغيرات الإيجابية في المساحة المزروعة بالقمح في مصر يمكن أن ترجع إلى ذلك المتغير في نفس السنة وفي نفس الاتجاه.

كما يتبيّن من نتائج تحليل العلاقة المقدرة لاستجابة التغيرات في الإنتاجية الفدانية من القمح أن أفضل النماذج الممثلة لتلك العلاقة هو النموذج رقم (٣) بالجدول رقم (٧) والذي يتضمن متغيرين مستقلين هما: السعر المزرعى للطن من القمح بالجنيه (X<sub>1</sub>) ، متغير الزمن (t) والذي يمكن أن يعكس الأثر التقني ، ويمكن الإشارة منه إلى: (١) معنوية الدالة كل إستادا إلى نسبة اختبار (f) عند مستوى معنوية ٠٠٠١ ، (٢) أهمية المتغيرين السعر المزرعى للقمح والزمن (التغير التقني) حيث يوضح معامل التحديد والمقدر بقرابة ٩٣% مما يعني أن حوالي ٩٣% من التغيرات الإيجابية في الإنتاجية الفدانية من القمح في مصر يمكن أن ترجع إلى التغير في تلك المتغيرات في نفس السنة وفي نفس الاتجاه ، (٣) منطقية تأثير المتغيرات التي يحتويها النموذج حيث يتضح إيجابية إشارة معاملها، وتقدر التغيرات النسبية الجزئية ، ووفقاً للأهمية النسبية لاستجابة الإنتاجية الفدانية من القمح لها، وذلك للتغير لكل من السعر المزرعى والزمن وبنفس الترتيب حوالي ٦٦٢ ، ٢٨٦ ، كما أنه يمكن من تقديرات متغير الزمن تقدير معدل نمو معامله والذي يبلغ حوالي ١٥٢ سنوياً وهذا ما يمكن أن يعكس الأثر الرابع للتغيرات المباشرة والمرتبطة بالزمن والتي يمكن أن تتطوّر على الأثر التقني في مجال الإنتاجية الفدانية من القمح في الزراعة المصرية.

ويتبين من نتائج تحليل العلاقة المقدرة لاستجابة التغيرات في إجمالي الواردات المصرية من القمح أن أفضل النماذج الممثلة لتلك العلاقة هو النموذج رقم (٤) بالجدول رقم (٧) والذي يتضمن متغيرين مستقلين هما: السعر المزرعى للطن من القمح بالجنيه (X<sub>1</sub>) ، متوسط الاستهلاك الفردي المصري السنوي من القمح (X<sub>6</sub>) ، ويمكن الإشارة منه إلى: (١) معنوية الدالة كل إستادا إلى نسبة اختبار (f) عند مستوى معنوية ٠٠٠١ ، (٢) خلو تقديرات هذا النموذج من مشكلة الإمتداد الخطى إستادا إلى تقدير معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة ، خلو تقديرات هذا النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين الباقي إستادا إلى قيمة اختبار (D-W) المقدرة وذلك عند مستوى معنوية ٠٠٠٥ ، (٣) أهمية المتغيرين المستقلين الذي ينطوي عليهم النموذج حيث يوضح معامل التحديد المعدل والمقدر بقرابة ٧٥% مما يعني أن حوالي ٧٥% من التغيرات في مقدار إجمالي الواردات المصرية من القمح يمكن أن ترجع إلى التغير في تلك المتغيرات المستقلة في نفس السنة ، (٤) منطقية تأثير المتغيرات التي يحتويها النموذج حيث يتضح إيجابية إشارة معاملها ، وتقدر التغيرات النسبية الجزئية ووفقاً للأهمية النسبية لاستجابة مقدار إجمالي الواردات المصرية من القمح لها، وذلك للتغير لكل من متوسط الاستهلاك الفردي المصري السنوي من القمح والسعر المزرعى للقمح وبنفس الترتيب حوالي ٥٣١ ، ٣٨٣ .

وتشير تلك النتائج المتحصل عليها أن هناك استجابة لتلك التغيرات لكل من الأسعار والمساحة المزروعة والتغير التقني المؤدي إلى زيادة الإنتاجية الفدانية ، الأمر الذي يشير إلى أثر السياسة الزراعية في ظل التحرر الاقتصادي ودور الأسعار كحافز توجيهي يمكن أن يحفز زراعة القمح على الإنتاج بدلاً من القيود التنظيمية التقليدية والتي كانت أساساً لتلك السياسة في السابق ، بالإضافة إلى دور الأثر التقني في مجال التقاوبي بصفة خاصة وبقى العناصر الإنتاجية بصفة عامة لزيادة الإنتاج القمحي لأفضل المستويات.

جدول رقم (٧) : أفضل النماذج المقيدة للعلاقات المحددة للمعروض المحلي من القمح ومكوناته في مصر خلال الفترة (١٩٩٩/١٩٨٠).

مسلسل	المعادلة	$R^2$	F
(1)	$\log y = 3.2669 + 0.5293 \log x_2$ (4.031)	0.94	61.56
	+ 0.5477 $\log x_3 + 0.2078 \log x_4$ (2.852) (5.302)	D-W = 1.82	
(2)	$\log x_2 = 5.6030 + 0.3259 \log x_1$ (7.740)	0.77	59.91
	D-W = 1.58		
(3)	$\log x_3 = -0.2381 + 0.1217 \log x_1 + 0.0198t$ (2.148) (2.665)	0.93	131.39
	D-W = 1.66		
(4)	$\log x_4 = -561.9634 + 2.3627 \log x_1 + 25.9739 x_6$ (1.79) (2.370)	0.75	24.88
	D-W = 2.46		

- الأرقام بين الأقواس قيمة اختبار (t).

- تمثل (y) إجمالي المعرض المحلي المصري من القمح بالآلف طن ، ( $x_1$ ) متوسط السعر المزروع السنوي بالجنيه ، ( $x_2$ ) المساحة السنوية المزروعة بالقمح في الزراعة المصرية بالألف فدان ، ( $x_3$ ) الانتاجية الفدانية من القمح بالطن ، ( $x_4$ ) إجمالي الواردات المصرية السنوية من القمح بالآلف طن ، ( $x_5$ ) المخزون السنوي من القمح بالآلف طن ، ( $x_6$ ) متوسط الاستهلاك الفردي السنوي من القمح بالكيلوجرام ، (t) متغير الزمن خلال الفترة (١٩٩٩-١٩٨٠).

- المصدر: تم حساب تلك المعادلات استناداً إلى بيانات جدول (١) ملحق.

### ثالثاً : الفجوة الغذائية المصرية من القمح

دراسة تطور كل من المعرض المحلي من القمح والاحتياجات المحلية منه خلال الفترة (١٩٩٩/١٩٨٠) يتبين أن هناك فجوة فيما بينهم تراوحت فيما بين حد أدنى يبلغ حوالي ٦٣٪ في عام ١٩٩٩ وحد أقصى يبلغ حوالي ٦٢٪ في عامي ١٩٨١ ، ١٩٨٦. وقد تبين من المعادلة رقم (١) بالجدول رقم (٨) أن الفجوة الغذائية المصرية من القمح خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة ، قد تناقصت بمعدل سنوي يقدر بحوالي ٢٪.

كما تشير بيانات الفجوة الغذائية المصرية من القمح في الفترة الأولى (١٩٨٦/٨٠) أنها قد بلغت حوالي ٥٨٪ كمتوسط تلك الفترة ، في حين يبلغ متوسط تلك الفجوة في الفترة الثانية (١٩٩٩/٨٧) والتي تم الأخذ فيها بسياسة التحرر الاقتصادي بقرابة ٤٪ بينما يبلغ نسبته قرابة ١٨٪ من متوسط الفجوة الغذائية المصرية من القمح في الفترة الأولى ، هذا وقد تبين من المعادلة رقم (٢) بالجدول رقم (٨) أن الفترة الثانية (فترة الأخذ بسياسة التحرر الاقتصادي) لها تأثير سلبي على الفجوة الغذائية المصرية من القمح ، حيث إنخفض مسطح الدالة لهذه الفترة بحوالي ٢٪.

ولدراسة الآثر النسبي لبعض العوامل المحددة للفجوة الغذائية المصرية من القمح خلال الفترة الزمنية موضع الدراسة (١٩٩٩/١٩٨٠) ، افترض استناداً إلى الفروض النظرية والبيانات المتاحة ، أن أهم العوامل الاقتصادية المحددة لتلك المتغيرات هي: مقدار الواردات من القمح بالآلف طن ( $x_1$ ) ، المخزون من القمح بالآلف طن ( $x_2$ ) ، مقدار إجمالي الاستهلاك المصري من القمح بالآلف طن ( $x_3$ ) ، مقدار إجمالي الإنتاج المصري من القمح بالآلف طن ( $x_4$ ) ، وأستخدم في قياس هذه العلاقة كل من الصورة الرياضية الخطية والصورة الرياضية اللوغاريتمية المزدوجة.

وقد تبين من نتائج تحليل العلاقة المقدرة لاستجابة التغيرات في الفجوة الغذائية من القمح في مصر ، وبعد استبعاد المتغيرات التي لم تثبت معنوية تأثيرها ، أن أفضل النماذج المقيدة لتلك العلاقة من الناحية الإحصائية وتماشياً مع المنطق الاقتصادي هو النموذج رقم (٤) بالجدول رقم (٨) والذي يتضمن متغيرين مستقلين هما: مقدار إجمالي الاستهلاك المصري من القمح بالآلف طن ( $x_3$ ) ، مقدار إجمالي الإنتاج المصري من القمح بالآلف طن ( $x_4$ ) ، ويمكن الإشارة إلى: (١) معنوية الدالة ككل استناداً إلى نسبة اختبار (f) عند مستوى معنوية ٠,٠٠٠١ ، (٢) أهمية المتغيرين المستقلين الذي ينطوي عليهم النموذج حيث يوضح معامل التحديد المعدل والمقدر بقرابة ٠,٨١ مما يعني أن حوالي ٨١٪ من التغيرات في الفجوة

الغذائية المصرية من القمح يمكن أن ترجع إلى التغير في تلك المتغيرات المستقلة في نفس السنة ، (٤) منطقية تأثير المتغيرات التي يحتويها النموذج حيث يتضح إيجابية إشارة المتغير ( $X_3$ ) وسالبية إشارة المتغير (٤)، وقدرت التغيرات النسبية الجزئية وفقاً للأهمية النسبية لاستجابة الفجوة الغذائية المصرية من القمح لها ، وذلك للتغير لكل من إجمالي الإنتاج المصري من القمح وإجمالي الاستهلاك منه وبنفس الترتيب حوالي ٠٠٩١٨٦ ، ٠٠٦٤١٤ ، الأمر الذي يشير إلى أهمية تأثير كل من الإنتاج والاستهلاك المحلي من القمح على الفجوة الغذائية منه ، رغم الاتجاه المخالٍ لتأثير كل منها على تلك الفجوة وأن تأثير الإنتاج المحلي منه كان أكثر إيجابية على تلك الفجوة بتناقضها وذلك خلال الفترة الزمنية موضوع الدراسة وخاصة الجزء الثاني منها.

جدول رقم (٨): أفضل النماذج المقترنة للعلاقات الإتجاهية ومحددات الفجوة الغذائية المحلية من القمح في مصر خلال الفترة (١٩٩٩/١٩٨٠).

مسلسل	المعادلة	$R^2$	F
(1)	$y = 4.1717 e^{-0.0221x_1} (-5.618)$	0.64	31.56
(2)	$\log y = 3.8566 - 0.0224 \log D (-3.464)$	0.40	11.998
(3)	$\log y = 3.5571 + 0.00046 \log x_1 - 0.0980 \log x_2 (0.014) (-1.460)$ + 0.8667 $\log x_3 - 0.8156 \log x_4 (4.632) (-5.645)$	0.82	21.88 D-W. = 0.98
(4)	$\log y = -3.4135 + 0.8753 \log x_3 - 0.8875 \log x_4 (4.756) (-6.547)$	0.81	42.35

- الأرقام بين الأقواس قيمة اختبار (t) .

- حيث تمثل (y) المقدار النسبي للالفوجة الغذائية المصرية من القمح ، ( $X_1$ ) مقدار الواردات المصرية من القمح بالآلف طن ، ( $X_2$ ) مقدار المخزون من القمح بالآلف طن ، ( $X_3$ ) مقدار إجمالي الاستهلاك المصري من القمح بالآلف طن ، ( $X_4$ ) مقدار إجمالي الإنتاج المصري السنوي من القمح بالآلف طن .

- المصدر: تم حساب تلك المعادلات استناداً إلى بيانات الجدول رقم (١) ملحق.

#### رابعاً : إمكانية سد الفجوة الغذائية المصرية من القمح والتحول إلى الإكتفاء الذاتي منه تقبلاً

تشير النتائج المتحصل عليها سلفاً من الدراسة إلى أن نسبة الإكتفاء الذاتي من القمح في مصر قد تراوحت فيما بين حوالي ٣٨%-٦٧% خلال الفترة الزمنية موضوع الدراسة ، ورغم الارتفاع النسبي للإكتفاء الذاتي من القمح في مصر خلال السنوات الأخيرة بالنسبة لنظيره في السنوات السابقة ، فإنه يتوقع زراعتها في السنوات المستقبلية ، إلا أن المستهدف هو رفع هذا المعدل ليحقق الإكتفاء الذاتي الكامل .

وللتعرف على إمكانية سد الفجوة الغذائية المصرية من القمح والتحول إلى الإكتفاء الذاتي منه مستقبلاً ، تم وضع ثلاث افتراضات في محاولة للتعرف على الوضع المستقبلي في السنوات ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٥ ، يعتمد الافتراض الأول على العلاقات التقديرية السابقة تقديرها بالدراسة والتي تعكس الآثار المختلفة للظروف السائدة في مصر ، وبافتراضبقاء تلك الظروف على حالها لكل من الإنتاج والاستهلاك المحلي من القمح في الفترة المستقبلية موضوع الدراسة . ويعتمد الافتراض الثاني على ثبات متوسط الاستهلاك الفردي الحالي من القمح خلال الفترة المستقبلية ، بينما يستمر نفس معدلات الزيادة الحالية في الإنتاج المحلي من القمح خلال الفترة المستقبلية ، في حين يعتمد الافتراض الثالث على زيادة معدلات الزيادة الحالية في الإنتاج المحلي من القمح بنسبة ١% ترتكز على رفع المستوى التقني في مجال إنتاج القمح والذي يمكن أن يؤدي إلى خفض الفاقد في المحصول وزيادة الإنتاجية الغذائية من خلال تحسين واستبانتط الممارسات ذات الإنتاجية المرتفعة لهذا المحصول بما يحقق تلك النسبة ، وترشيد الاستهلاك منه بما يؤدي إلى خفض متوسط الاستهلاك الفردي السنوي من القمح بنسبة ١% عن نظيره الحالى .

وتوضح البيانات الواردة في الجدول رقم (٩) مدى إمكانية تحقيق الإكتفاء الذاتي من القمح في مصر في السنوات ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٥ ، في ظل الافتراضات الثلاثة السابقة ، حيث يتضح أنه في ظل الافتراض الأول يتوقع أن يبلغ نسبة الإكتفاء الذاتي حوالي ٧١% في عام ٢٠٠٣ وحوالي ٧٢% في عام ٢٠٠٥ حين يتوقع أن تبلغ نسبة الإكتفاء الذاتي حوالي ٨١% في عام ٢٠٠٣ وحوالي ٨٦% في عام ٢٠٠٥ وذلك

في ظل الإفتراض الثاني ، بينما في ظل الإفتراض الثالث فإنه يتوقع أن تبلغ نسبة الإكتفاء الذاتي حوالي %٩٧ في عام ٢٠٠٣ وحوالي %٨٨ في عام ٢٠٠٥ .

و هذه النتائج تشير إلى الإقتراب من الإكتفاء الذاتي المصري من القمح في عام ٢٠٠٥ في ظل الإفتراض الثالث ، وأمكانية تحقيق الإكتفاء الذاتي الكامل منه في عام ٢٠٠٦ وذلك في ظل ترشيد الاستهلاك منه وزيادة معدلات إنتاجه من خلال التحسين التقني والمتعلق بخفض الفاقد ومواصلة تحسين واستباط السلالات ذات الإنتاجية المرتفعة منه وذلك في ظل باقي الظروف السائدة.

جدول رقم (٩) : إمكانية تحقيق الإكتفاء الذاتي من القمح في مصر في السنوات ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٥ في ظل عدة إفتراضات.

السنوات	الافتراض الأول						الافتراض الثاني						الافتراض الثالث					
	الافتراض الأول			الافتراض الثاني			الافتراض الثالث			الافتراض الأول			الافتراض الثاني			الافتراض الثالث		
	الإكتفاء الذاتي % (%)	الإنتاج مليون طن	الاستهلاك مليون طن	الإكتفاء الذاتي % (%)	الإنتاج مليون طن	الاستهلاك مليون طن	الإكتفاء الذاتي % (%)	الإنتاج مليون طن	الاستهلاك مليون طن	الإكتفاء الذاتي % (%)	الإنتاج مليون طن	الاستهلاك مليون طن	الإكتفاء الذاتي % (%)	الإنتاج مليون طن	الاستهلاك مليون طن	الإكتفاء الذاتي % (%)	الإنتاج مليون طن	الاستهلاك مليون طن
٢٠٠٣	٨٨	١٠,٣٨	٩,١٠	٨١	١٠,٩٣	٨,٨٣	٧١	١٢,٢١	٨,٦٣	٦٣	١٢,٢١	٨,٦٣	٦٣	١٢,٢١	٨,٦٣	٦٣	٢٠٠٣	
٢٠٠٥	٩٧	١٠,٦٠	١٠٣٠	٨٦	١١,٤٣	٩,٨٩	٧٢	١٣,٣٠	٩,٥٩	٦٣	١٣,٣٠	٩,٥٩	٦٣	١٣,٣٠	٩,٥٩	٦٣	٢٠٠٥	

المصدر: بيانات تم حسابها استناداً للنتائج المتحصل عليها من الدراسة جداول أرقام (١)، (٣)، (١ ملحق) وعلى إفتراضات الدراسة.

## المراجع

- (١) البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة.
- (٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - النشرة الشهرية والسنوية للتجارة الخارجية ، أعداد مختلفة.
- (٣) حمدي عده على الصوالحي (دكتور) - أثر سياسات الإصلاح الاقتصادي على السورادات الغذائية المصرية ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، مارس ١٩٩٥ .
- (٤) سعد زكي نصار (دكتور) - القمح بين الإستيراد والإنتاج المحلي ، ندوة استراتيجية إنتاج القمح في مصر ١٩٨٩-١٩٩٠ سبتمبر ، أكاديمية البحث العلمي ، ١٩٨٩ .
- (٥) محمد الحسيني محمد (دكتور) ، سمير علي يوسف (دكتور) - دراسة تحليلية لبعض العوامل المرتبطة بإنتاج القمح في الزراعة المصرية ، مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية ، كلية الزراعة (جامعة الإسكندرية) ، مجلد ٢٥ ، عدد (١) ، أبريل ١٩٩٠ .
- (٦) نجلاء محمد والي (دكتور) - دراسة تحليلية للتطورات الهيكيلية في التجارة الخارجية للسلع الزراعية المصرية خلال الفترة (١٩٨٨-٥٢) ، الجمعية المصرية لل الاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، المؤتمر العلمي السنوي الثالث ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- (٧) وزارة الزراعة - قطاع الشئون الاقتصادية ، الإدارة المركزية لل الاقتصاد الزراعي ، النشرة الاقتصادية الزراعية ، أعداد مختلفة.
- (٨) وزارة الزراعة - قطاع الشئون الاقتصادية ، الإدارة المركزية لل الاقتصاد الزراعي ، سجلات قسم الإحصاء ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

9- D. Maclarens – Agricultural Trade Policy Analysis and International Trade Theory: Review of Recent Developments. Journal of Agricultural Economics, Vol. 42, No. 3, September, 1991.

10- F.A.O. - Trade Year Book, Various Issues.



*El-Hosiny M.E.M. and M. A. A. El-Maghraby*

## ECONOMICS ANALYSIS FOR SOME FACTORS RELATED TO EGYPTIAN WHEAT SELF SUFFICIENT WITHIN ECONOMICS LIBERALIZATION.

*El-Hosiny M.E.M. and M. A. A. El-Maghraby*

Department of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, (Saba  
Basha), Alexandria University.

### ABSTRACT

The main objective of this study was to give more light on the ratio of self sufficient of wheat to try obtaining some results could help Egyptian economic policy.

It was shown that both of production and consumption were increasing since 1987, but the first was more high than second. Also, it was clear that the gap between consumption and production had take decreasing rate, because of such policy, due to price policy as a main factor to give incentive to farmers.

Finally, it was expected for such ratio in the year 2005 will be between 70% to 97% after it was estimated by only 62%, which mean the success of new policy and to consider as possible vertical expansion ways.